

إن الحكومة ماضية في خطتها لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي وخاصة في إنتاج الطاقة الكهربائية ، حيث من المتوقع ومع منتصف عام 2019 أن تصل نسبة الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة إلى ما يزيد عن (15%) من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة الامر الذي من شأنه أن يخفض من فاتورة استيراد الطاقة الأولية ويحقق نوع من الاستقرار في كلف شراء الطاقة الكهربائية، إلا أنه لا بد من التنويه في هذا السياق بأن مشاريع الطاقة المتجددة تعتمد على العوامل الطبيعية في إنتاج الطاقة الكهربائية وهذه العوامل متذبذبة ولا يمكن التحكم بها وتحديداً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لذا فإن أمر الاعتماد بشكل كامل على مثل هذه المصادر يعتبر أمراً غير عملي في الوقت الحالي، إلا أن البدء في استخدام وسائل تخزين الطاقة الكهربائية قد يساعد في ادارة عملية استخدام هذا النوع من الطاقة، مع الأخذ بالاعتبار أن كلف هذه الطاقة سترتفع بشكل كبير إذا ما تم ربطها بمعدات التخزين. ناهيك عن الكلف الإضافية المترتبة على تغيير نمط تشغيل الوحدات التقليدية لتتواكب مع نمط الانتاج من مصادر الطاقة المتجددة، و الكلف المترتبة على نقل الطاقة المتجددة من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، حيث أن مواقع هذه المحطات مرتبط بشكل رئيسي بالظروف المناخية المناسبة لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة الأمر الذي تظهر معه الحاجة إلى تعزيز الشبكات الكهربائية وبكلف مرتفعة كما هو الحال في مشروع الممر الأخضر الذي يجري أنشاؤه حالياً لتعزيز شبكة النقل في المنطقة الجنوبية من المملكة و الذي تم انشاؤه خصيصاً لاستيعاب المزيد من مشاريع الطاقة المتجددة.